

اثر مخرجات التعليم المستهدفه (الجوانب المعرفيه ،المهارات المهنيه والعملية)على سوق العمل السوداني

[إعداد الباحثة: د.هند محمد سليمان الأصم - أستاذ مساعد - رئيس قسم الإقتصاد-جامعة المشرق]

الملخص:

هدفت الدراسة الى معرفة اثر تطبيق معيار ضمان الجودة (مخرجات التعليم المستهدفه)على سوق العمل السوداني من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا ومدى تأثير المتغيرات (الجامعة وتصنيف الجامعة ،والنوع ، العمر، الحلقة الدراسية، التخصص الأكاديمي)على إجابات العينة .واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الإحصائي حيث تمثلت الأداة في استبانة من (16) فقره تم تطبيقها على عينه بلغ عددها (250) من الطلاب بكليات العلوم الإدارية في عينه من الجامعات السودانية .وخرجت الدراسة بالنتائج الآتية : يتوفر معيار مخرجات التعليم المُستهدفه في الجامعات السودانية ولكن بدرجات متفاوتة حيث حصل البعد الأول (الجوانب المعرفية) علي أعلي نسبة تحقق (77.4%) في جامعة السودان، ثم البعد الثالث (المهارات العملية والمهنية) (74.8%) في جامعة الرباط الوطني كذلك لم تجد الباحثة فرقاً معنويًا بين مجموعات المتغيرات (الجامعات، تصنيف الجامعات "حكومية/خاصة"، النوع، العمر، الحلقة الدراسية) داخل بعد الجوانب المعرفية، بينما وجدت فرقاً معنويًا بين مجموعات متغير (التخصص الأكاديمي) داخل بعد الجوانب المعرفية. ،لم تظهر الاختبارات الإحصائية أي فروق معنوية لمجموعات المتغيرات المستقلة الستة داخل بعد (المهارات العلمية والعملية) كما تولي الجامعات السودانية اهتماماً بتمليك الطلاب المقدرة علي اكتساب مهارات ومعارف تجعلهم قادرين علي مواكبة التطورات والأنشطة العملية المعاصرة في مجال التخصص الأكاديمي.حيث يمتلك طلاب الدراسات العليا قدره علي استخدام أدوات القياس والتحليل باعتبار أن المناهج المعتمدة تشجع علي الاستيعاب والفهم وليس الحفظ كما لديهم المقدرة علي حل المشكلات ومواجهة ضغوط.

الكلمات المفتاحية: معايير، ضمان الجودة، مخرجات التعليم المستهدفه ،سوق العمل ،الجوانب المعرفيه ،المهارات المهنيه والعملية

Abstract:

The study aimed to know the effect of applying the quality assurance standard (targeted education outputs) on the Sudanese labor market from the viewpoint of graduate students and the extent of the impact of the variables (universities, university classification, gender, age, study session, academic specialization) on the sample answers. The study used the statistical descriptive approach, and the tool students at the was represented in a questionnaire of (16) items that were applied to a sample of (250) administrative sciences colleges in the same sample from the Sudanese universities. But to varying degrees, where the first dimension (cognitive aspects) obtained the highest rate of achievement (77.4%) in the University of Sudan, then the third dimension (practical and vocational skills) (74.8%) at the University of Rabat. The researcher also did not find a significant difference between groups of variables Inside the cognitive) (universities, universities classification, "public / private", gender, age, seminar aspects, while we found a significant difference between variable groups (academic specialization) inside the cognitive aspects. The statistical tests did not show any significant differences for the six groups of independent variables within the (scientific and practical skills). Sudanese universities pay attention to

students' ownership of the ability to acquire skills and knowledge that makes them able to Keeping pace Where with developments and contemporary practical activities in the field of academic specialization. graduate students possess the ability to use measurement and analysis tools as the approved curricula encourage assimilation and understanding, not memorization, as they have the ability to solve problems and face work pressures.

Key words: standards, quality assurance, targeted education outputs, labor market, cognitive aspects, professional and practical skills

المقدمة

يعتبر التعليم العالي أحد العناصر المهمة في عملية التنمية الشاملة وركيزة أساسية من ركائز تطور المجتمعات وسبباً من أسباب نهضتها وتقدمها فهو يحتل موقعاً حيويًا في تسيير منظومة التنمية الشاملة وفي توجيهها وتحسينها وفي رفع مستوى المجتمع من جميع النواحي، وهو من أهم الوسائل لتنمية المهارات وبناء القدرات البشرية التي تحتاجها قطاعات العمل والإنتاج والخدمات الضرورية لتحويل المجتمعات إلى إقتصاد المعرفة وسرعة الإدماج في الإقتصاد العالمي وهو بذلك يعتبر إستثماراً إستراتيجياً يتم من خلاله إعداد وتأهيل القوى العاملة التي تتطلبها أسواق العمل والإحتياجات التنموية الوطنية، وذلك يفسر الإهتمام المتزايد الذي تبذله مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة والنامية في تحديث برامجها بما يلبي متطلبات التنمية المتجددة في مجتمعاتها حيث تعد قضية ضمان الجودة والإعتماد لمؤسسات التعليم العالي من القضايا المهمة التي شغلت وما زالت تشغل إهتمام صناع القرار ومخططي السياسات التعليمية وإدارات هذه المؤسسات خاصة بعد الإنتشار الكمي لمؤسسات التعليم العالي وإزدياد أعداد الطلاب المنتسبين لهذه المؤسسات هذا بالإضافة إلى التنوع الكبير في أنماط التعليم والمنافسة الشديدة بين هذه المؤسسات، كما زاد الإهتمام بالأنظمة التعليمية والسعي المتواصل لتحسينها وتطويرها بكونها خياراً إستراتيجياً تستطيع من خلاله المؤسسات رسم سياساتها التعليمية المثلى التي من شأنها إنتاج أجيال مؤهلة وقادرة على التفاعل مع معطيات العصر وتحدياته وبذلك تستطيع المؤسسة التعليمية أن تخلق لنفسها سمعة أكاديمية متميزة وهوية معترف بها محلياً واقليمياً ودولياً (سليمان، 2012)

مشكلة الدراسة:

ان تطبيق سياسة توسعة قطاع التعليم العالي السوداني أو ما عرف بـ "ثورة التعليم العالي" ظهرت العديد من الانتقادات التي مالت الي أن التوسع في قبول الطلاب في ظل محدودية الإمكانيات يؤدي الي قصور في تحقيق الأهداف التي من أجلها كان التعليم العالي، كما يرون بأنها أدت الي تدني جودة ونوعية المخرجات من العملية التعليمية وعدم مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات خطط التنمية وحاجة سوق العمل وعدم القدرة علي مواجهة تحديات العولمة والانفتاح علي العالم الخارجي، كان من المهم جدا وضع معايير لتقييم جودة مخرجات هذا القطاع فظهرت العديد من الدراسات التي تنادي بالالتزام بمعايير الجودة في التعليم العالي وخاصة فيما يتعلق بمرحلة "ضمان الجودة" ومن ذلك المجهودات التي قام بها اتحاد الجامعات العربية والتي أفرزت معايير واضحة لتحقيق ضمان الجودة في التعليم العالي، ومن ضمن المجهودات أيضاً "دليل المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان" وهو من أهم مخرجات (الهيئة العليا للتقويم والاعتماد) التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (حسب التسمية في حينها 2003م)

من هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هو اثر تطبيق معيار ضمان الجودة (مخرجات التعليم المستهدفه) (الجوانب المعرفيه والمهارات المهنيه والعمليه) على سوق العمل السوداني؟

فرضية الدراسة:-

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 = \infty$) في اثر تطبيق مخرجات التعليم المستهدفه في الجامعات السودانيه من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا بناء على المتغيرات المستقلة للدراسه (الجامعة وتصنيف الجامعة، والنوع، العمر، الحلقة الدراسية، التخصص الأكاديمي).

أهداف الدراسة:-

تهدف الدراسة الي:

- 1- التعرف على مفهوم مخرجات التعليم المستهدفه ومدى تحقيق الجامعات السودانيه لأهدافها وتحديد مناطق القوة لتعزيزها ومناطق الضعف والقصور للعمل على معالجتها.
- 2- قياس اتجاه ومعنوية الفرق بين عنصر مخرجات التعليم المستهدفه (البعد المعرفي، البعد العملي والمهني) في قطاع التعليم العالي السوداني وبين المستويات المطلوبة لتطبيق معايير ضمان الجودة في الجامعات السودانيه.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث في النقاط التالية:

- 1- أهمية توفير عملية تعليمية تراعى احتياجات سوق العمل المحلى والعالمى وتؤدي الي توفير ثروات بشرية تتمتع بمؤهلات تساعد في تنمية الاقتصاد الوطني وتساعد في رفع الرفاه المجتمعي.
- 2- يسלט البحث الضوء علي مواطن خلل الجامعات السودانيه فيما يختص بتحقيق معيار مخرجات التعليم المستهدفه مما يُعد خطوة لإيجاد الحلول وتصحيح الأوضاع..

محددات الدراسة:

تقتصر الدراسة على المحددات التاليه:

- 1- الحد البشرى والمكاني: اقتصرت عينة الدراسه على طلاب الدراسات العليا (كلية العلوم الإدارية) في ولاية الخرطوم الجامعات الحكوميه (الخرطوم، النيلين، الزعيم الأزهرى، السودان والرباط الوطني) والأهليه (أكاديمية العلوم الطبية، علوم التقانة، قاردين سيتي).
- 2- الحد الزماني غطت الدراسة الفترة بين 1989م إلي 2013م وتم اختيار هذه الفترة لأنها تغطي سياسة التوسع في قبول طلاب التعليم العالي وبداية ظهور الآراء التي تنادي بعدم التوسع في التعليم العالي علي حساب جودة مخرجات التعليم.

منهجية الدراسة واجراءات الدراسة

تم اتباع المنهج الوصفي الاحصائي والذي يتناسب مع اهداف هذه الدراسة إذ يهدف الى وصف الظاهره كما في الواقع ومن ثم تحليلها وتفسيرها وربطها بالظواهر الأخرى.

مجتمع وعينة الدراسة

اختارت الباحثة مستوى طلاب الدراسات العليا بكليات العلوم الإدارية، وذلك لتمتع الفئة بالخبرة الكافية والدراية اللازمة وذات الصلة بالجوانب التي تدور حولها الدراسة، تم اختيار ثمانية جامعات سودانية (حكومية وأهلية) لعينة الدراسة هي: الخرطوم، السودان، النيلين، الزعيم الأزهري والرباط الوطني، والجامعات الأهلية التي تم اختيارها لعينة الدراسة هي: العلوم والتقانة، وأكاديمية الخرطوم الطبيه، وقاردين سيتي، لجأت الباحثة إلى اعتماد العينة، كذلك قامت الباحثة بتوزيع عدد (250) استمارة لطلبة الدراسات العليا، تم استرداد (244) استمارة وكان المستبعد (4) استمارات، عليه يكون حجم عينة الدراسة (240) استمارة أي ما نسبته (96%) من عدد الاستمارات الموزعة.

أداة الدراسة:

لقد تم بناء استبيان بالاستفاده من الدراسات السابقه ودليل ضمان جودة البرامج الاكاديميه لقياس معايير ضمان الجودة في الجامعات السودانيه حيث بلغ عدد فقراته (16) فقره .

ثبات أداة الدراسة:

توفر SPSS (Statistical Package for Social Sciences) مجموعة من الاختبارات لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الإستبانة) وعدم تأثرها بالعوامل الخارجية، بمعنى آخر لو تم تكرار القياس تحت نفس الظروف فإن النتائج تكون متقاربة جداً ويكون ذلك دليل علي ثبات المقياس وقد تم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ: اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha): تم تطبيق اختبار ألفا كرونباخ على محاور أداتي الدراسة لاختبار مدى ثباتهما، وقد كانت النتيجة كالتالي.

جدول رقم (1) : يوضح معامل الثبات لمحاور أداتي جمع البيانات

معامل ألفا كرونباخ	محاور أداة الدراسة
0.84	مخرجات التعليم المستهدفة

من الجدول رقم (1)، نجد أن معامل ثبات محور مخرجات التعليم المستهدفة ذو قيمه (0.84) حيث يعتبر معامل الثبات هذا مرتفع، من هذا نخلص إلى أن أداة الدراسة (إستبانة طلاب الدراسات العليا) قد أوفت بالمعايير المقبولة بالنسبة للثبات.

مصطلحات الدراسة:

1- مخرجات التعليم المستهدفة:

مجموعة من المعارف والفهم والمهارات تستهدفها المؤسسة التعليمية من وراء برامجها المرتبطة برسالتها وأهدافها.

2- سوق العمل:

هو الإطار الذي تتفاعل فيه عنصرى العرض والطلب على العمل مما يحدد سعر العمل في السوق الحر .

3- ضمان الجودة:

مجموعة من المعايير والمواصفات المتوقعة التي يجب أن تتوافر في كل من مدخلات وأعمال وأنشطة ومنتجات ومخرجات المؤسسة التعليمية، والتي تخدم وتحقق الأهداف المنشودة له.

4- المعيار:

المواصفات اللازمة للتعليم الذي يمكن قبوله لضمان جودته وزيادة فعاليته وقدرته على المنافسة، ومقياس مرجع يمكن الاسترشاد به عند تقييم الأداء الجامعي وذلك من خلال مقارنته مع المستويات القياسية المنشودة.

2- الاطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً:"الاطار النظري:

1-1مقدمه

أصبح مُصطلح الجودة من أكثر المصطلحات المُتداولة في الأدبيات المختلفه في السنوات الأخيرة ولعل ذلك يرجع إلي احتداد درجات المُنافسة سواء في مجال إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، ولعل مُصطلح الجودة من القِدم يمكن فهو المُرادف لمعاني الدقة والإتقان والتي سادت في كل الحضارات السابقة، ومع تطور هذا المُصطلح أُعيد تشكيله بأبعاد جديدة ولا سيما في بداية القرن العشرين وحتى نهايته حيث ارتبط بعلمي الاقتصاد والإدارة ارتباطاً وثيقاً وأصبح أحد الأعمدة التي يركز عليها الاقتصاديون والإداريون بمختلف مواقعهم ومدارسهم. تطور مفهوم الجودة عبر أربعة مراحل رئيسية هي (جوده، 2004): الفحص، ضبط الجودة، ضمان الجودة، إدارة الجودة الشاملة، ونجحت الكثير من المؤسسات عبر تبنيها لمفاهيم الجودة بمختلف درجات تطبيقها في تحقيق النجاحات تلو النجاحات وتم الاستفادة من منهجيات الجودة في العديد من قطاعات الاقتصاد السلعية والخدمية.

2-1-1 مفهوم ضمان الجودة:

قد اكتسب مفهوم ضمان الجودة اهتماماً متزايداً على كافة المستويات الإدارية والتعليمية حيث أوجدت كثير من الدول مؤسسات خاصة تُعنى بالجودة والاعتماد وتطبيقاتهما في المؤسسات التعليمية ومتابعة نتائجها في فترات متعاقبة؛ وذلك للتأكد من توفر المقومات الأساسية لأداء دور تلك المؤسسات، ومساعدتها كي ترفع أداءها إلى أقصى الدرجات حتى تقف في مضمار المنافسة العالمية، يعني ضمان الجودة 1 مجموعة من المعايير والمواصفات المتوقعة التي يجب أن تتوافر في كل من مدخلات وأعمال وأنشطة ومنتجات ومخرجات المؤسسة التعليمية،

والتي تخدم وتحقق الأهداف المنشودة لها كما عرفت على انها مجموعة الخصائص والسمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل أبعادها، من مدخلات، وعمليات ، ومخرجات قريبة وبعيدة، وتغذية الراجعة، وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين وعلى قدر سلامة جوهر التربية.

1-1-3 معايير الاعتماد وضمان الجودة في المملكة المتحدة:

تستغرق دورة ضمان الجودة والاعتماد في المملكة المتحدة خمس سنوات ويتم الاعتماد وفق عدد من المعايير الهامة ومنها: (المباني والصحة والأمان، الإدارة وكيفية تعيين أعضاء هيئة التدريس، إدارة الجودة، رعاية الطلبة، التعليم والتعلم).

تنقسم معايير التقييم الخارجى الى قسمان هما (دليل الجودة، 2017):

أولاً: المستوى الاكاديمى ويضم:

- 1- مخرجات التعلم المقصوده: يجب ان تكون محدده وواضحه مكتوبه ومعلنه للطلبه ومرتبه بالاهداف العامه ملائمه لواقع وحاجات الطلبة قابله للتحقيق.
 - 2- المناهج: الحدائه والتحديث الدورى المرונה الوضوح الشموليه والعمق، لمطابقه للمعايير الدوليه، ساليب إعداد المناهج ومدى تحقيقها لمخرجات البرامج المقصوده، ومدى تطويرها للعديد من المهارات العقلية والعملية والفكرية.
 - 3- تقييم الطلبة: تنوع أساليب التقييم، وضوح معايير التقييم وتقديمها للطلبه، تغذيه راجعه سريعه وفوريه، ملائمة أساليب التقييم للمخرجات المقصوده، دقة أساليب التقييم وموضوعيتها وشفافيتها من خلال ممتحنين خارجيين.
 - 4- صيل الطلبة وفقاً لمخرجات التعليم المقصوده: مدى توافق تحصيل الطلبة مع مخرجات التعلم المقصوده مستوى الدرجه الممنوحه ونسبة نجاح الطلبة ومدى تفوقهم.
- ثانياً: "نوعية فرص التعليم وتضم:

- 1- التعليم والتعلم: تنوع فرص تعلم فعالة، تنوع مناسب لأساليب تدريس المعارف والمهارات الخاصه مدى إشراك الطلبة فى عملية التعلم والنقاش والحوار مدى دقة وانتظام حضور الطلبة للمحاضرات، توفر فرص تدريب ميدانى، مدى زيارة خبراء مختصين للمشاركة فى فعاليات البرامج، مدى تحسين مهارات المدرسين خاصة الجدد منهم.
- 2- تقدم الطلبة: أساليب استقطاب الطلبة والدعم الاكاديمى المقدم لهم، مدى ملائمة قدرات الطلبة المقبولين لمتطلبات البرامج، مستوى التقدم الاكاديمى العام للطلبه الملتحقين بالبرامج، نسبة الطلبة المنسحبين من البرامج وأسبابها.
- 3- مصادر التعلم: توفر وتنوع مصادر التعليم، مدى استخدام التجهيزات والمختبرات والاجهزه والمكتبه، مدى فعالية استخدام هذه المصادر لدعم مخرجات البرنامج المقصوده، مدى تفعيل أداء الهيئه التدريسيه خبراتها مع متطلبات واهداف البرنامج.

4- ضمان الجودة وتحسينها: توفر هيكله إداريه واكاديميه لضمان تحسين معايير الجودة في حقول التخصص ونوعيتها، توفر أنظمه مكتوبه وواضحه وموثقه للبرامج (لوائح، محاضر، سجلات عمليات التقييم) أساليب التغذية الراجعة من الطلبة ومن الهيئه التدريسيه.
مخرجات التعلم (دليل الجودة، 2017):

(أ) المعرفة

يقصد المعرفة الشاملة، وبشكل متكامل ونظامي بمجال دراسته بما في ذلك معرفة النظريات والمفاهيم والمبادئ المتعلقة بذلك المجال. والإلمام بالأسس المعرفية والنظريات في المجالات العلمية الأخرى ذات العلاقة، والإلمام بالمجالات المهنية الأخرى ذات العلاقة إذا كان التخصص مهني أو الاطلاع على أحدث التطورات في مجال التخصص، والمعرفة الناقدة للبحوث الحديثة المتعلقة بإيجاد الحلول وتوسيع المعرفة في مجال التخصص. وفي البرامج التي تعد الخريجين للممارسة المهنية، يتعين التعرف على اللوائح المنظمة للمهنة ومتطلباتها الفنية والكيفية المحتملة لتطور هذه المتطلبات؛ استجابة للتغير في الظروف المحيطة.

(ب) المهارات الإدراكية

القدرة على الاستقصاء البحثي وفهم وتقويم المعلومات والمفاهيم والأدلة الجديدة والحصول عليها من مصادر متنوعة كذلك القدرة تحت قدر محدود من الإرشاد على تطبيق النتائج على نطاق واسع من القضايا والمشكلات. والقدرة على تحري المشكلات المعقدة نسبياً، باستخدام أشكال متنوعة من تقنيات المعلومات والمصادر الأخرى، واقتراح حلول مبتكرة لها استناداً إلى المعارف والنظريات والخبرات العملية ذات العلاقة مع مراعاة العواقب التي تترتب على ذلك. والقدرة على تطبيق ما اكتسبه من قدرات والمهارات في المواقف الأكاديمية والمهنية المتعلقة بمجال دراسته وفي البرامج المهنية.

(ج) المهارات الشخصية وتحمل المسؤولية

القدرة على المساهمة في:-

- (أ) العمل الجماعي لإيجاد حلول بناءة للقضايا المختلفة سواء كان في مركز قيادي أو عضواً في جماعة. والقدرة على القيام بدور قيادي في مواقف متنوعة من النوع الذي يتطلب استجابة مبتكرة.
- (ب) الحرص على الأخذ بزمام المبادرة في التعرف على القضايا التي تتطلب عناية خاصة والتصدي لها سواء كان ذلك بشكل إنفرادي أو من خلال العمل الجماعي.
- (ت) تحمل مسؤولية التعلم الذاتي والقدرة على التعرف على الوسائل المناسبة للبحث عن المعلومات الجديدة وأساليب التحليل التي يحتاجها لإتمام المهام المسندة إليه، والقدرة على استخدام هذه الوسائل.
- (ث) القدرة على التعامل مع القضايا الأخلاقية والمهنية التي لها علاقة بالقيم والتقدير المعنوي بطريقة تكون مراعيه للآخرين ومتوافقة مع القيم الأساسية والمعايير المهنية المتعارف عليها.

(2) مهارت الاتصال ومهارت تقنية المعلومات والمهارات الحاسوبية

القدرة على:-

- (أ) تحديد الأساليب الإحصائية والرياضية ذات العلاقة عند دراسة القضايا والمشكلات، وتطبيقها بشكل إبداعي في تفسير المعلومات واقتراح الحلول.
- (ب) القدرة على الاتصال بفاعلية شفها أو كتابياً، مع القدرة على اختيار واستخدام نماذج العرض المناسبة لعرض قضايا مختلفة لأنواع مختلفة من المستفيدين.
- (ت) القدرة على الاستخدام الروتيني لأحدث تقنيات المعلومات والاتصالات في تجميع وتحليل وإيصال المعلومات.
- ### 1-1-4 ملامح سوق العمل السوداني

يعتبر العمل المنتج من أهم مصادر الدخل بالنسبة للغالبية العظمى من السكان إلى جانب أنه يمثل قوة دافعة لمسيرة التنمية المستدامة في الدول فيشير مفهوم العمل اللائق إلى تعزيز الفرص للجميع للحصول على فرص عمل منتجة في ظروف من الحرية والمساواة، أما سوق العمل والأستخدام فيعرف بأنه الإطار الذي تتفاعل فيه عنصري العرض والطلب على العمل مما يحدد سعر العمل في السوق الحر أو هو جميع الإحصائيات الكمية والنوعية عن ماضي وحاضر ومستقبل مكونات عنصري العرض والطلب على العمل وكيفية التفاعل بينهما وأسباب عدم التوازن وكذلك يشمل البيانات الخاصة بتنمية فرص ومجالات التعليم والتدريب للموارد البشرية. (سليمان، 2012)

سوق العمل السوداني له أشكال متعددة وأنماط مختلفة فنجد سوق العمل الحديث المنظم جنباً إلى جنب مع سوق العمل غير المنظم حيث تسود المنشآت بالغة الصغر والأعمال الهامشية مع وجود بعض المنشآت التي تستخدم معدات وأجهزة متطورة كالمعالجة الإلكترونية والاتصالات الحديثة وبعضها تقليدي في الريف وهناك قطاع زراعي حديث وآخر مروي ومطري وثالث رعي، كما يمتاز سوق العمل في السودان ببلحراك من الريف إلى الحضارة وإلى خارج السودان وذلك نسبة لتدني معدلات الأجور الحقيقية والجفاف والتصحر والزراعات المختلفة الداخلية والزيادة في النازحين واللاجئين.

يشير أداء سوق العمل السوداني إلى إختلال في هيكله بوجود فائض كبير في العرض وعجز كبير في الطلب على بعض التخصصات الفنية، عدم مواكبة مخرجات معاهد ومؤسسات التعليم المختلفة مع الإحتياجات الآتية لسوق العمل مما أدى إلى ظهور فجوة تتسع مع زيادة حركة النمو، وذلك عبر تطوير البرامج والتخصصات بما يناسب سوق العمل بالإضافة إلى نقص الخبرة العملية للخريجين أثناء الدراسة بسبب نقص المعدات والتقانات ونظم التكنولوجيا الآلية، وتعزى أيضاً أسباب بطالة خريجي الجامعات والمعاهد العليا بالسودان إلى عدة أسباب منها سوء التخطيط التعليمي، ضعف تخطيط القوى العاملة، ضآلة معدل النمو الإقتصادي، عدم كفاءة سوق العمل وسياسة التعليم التوسعية ضعف مهاره والتدريب والإنضباط مقارنة بالعماله الاجنبيه وضعف القطاعات الإنتاجية والخدمية في توليد فرص عمل جيدة.

1-1-5 تطبيق تجربة ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي السوداني

تمثلت ملامح معاناة مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات للمؤسسات التعليمية بالسودان. فمن يتبع ذلك لا يكاد يجد أية جامعة سودانية من ضمن أفضل 1000 جامعة علي مستوي العالم وهذه لوحده يعتبر مؤشراً لعدم جودة مخرجات الأنظمة التعليمية بهذه الجامعات (في هذا الإتجاه يمكن الإشارة إلى أن تصنيف أول جامعة سودانية - وهي جامعة الخرطوم- جاء في المرتبة رقم 1216 وذلك حسب تصنيف ويبوميتركس (Webometrics)

لشهر يناير 2012. ، كما لم يرد ذكر أسم أية جامعة سودانية في تصنيف شنغهاي للجامعات العالمية منذ إطلاق ذلك التصنيف للمرة الاولى في العام 2003م.

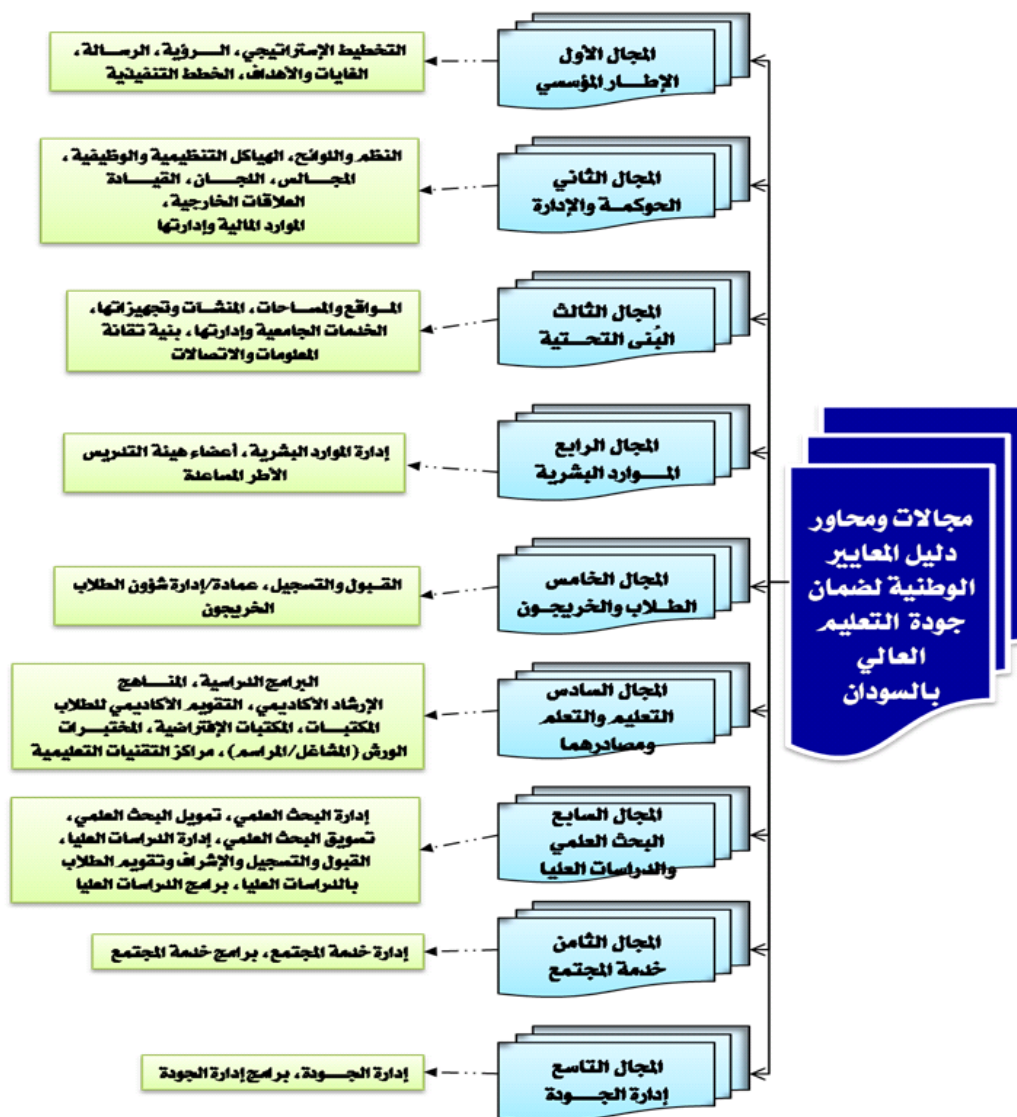
وفي المقابل، وبالنظر إلى واقع مؤسسات التعليم العالي في بعض البلدان العربية كما في المملكة العربية السعودية ومصر والامارات والأردن والكويت وغيرها نجد أن بعضها يحتل مواقعاً متقدمة في التصنيفات مقارنة بجامعاتنا السودانية وذلك علي الرغم من حداثة تأسيسها وهي بطبيعة الحال وصلت الي هذه المراتب المتقدمة من خلال تطبيقها والتزامها بأساليب إدارة الجودة في تحسين كفاءة منسوبيها وضمان جودة مخرجاتها وإبداعها وتميزها في ممارسات الجودة الشئ الذي إنعكس أثره في النقلة النوعية في التدريس الجامعي وتقديم الخدمات التعليمية والبحثية المواكبة لمعايير الجودة والإعتماد الأكاديمي العالمية في مختلف مجالات العلوم وفي خدمة المجتمع المحلي.

أصبح تحسين جودة التعليم العالي أحد الأهداف الاستراتيجية لكل مؤسسات التعليم العالي السودانيه التي تتطلع إلي تحقيق الريادة والتميز وذلك لأن التحدى الرئيس لهذه المؤسسات التعليمية لم يعد يتمثل فقط في تقديم التعليم، ولكن التأكد من أن ما يتم تقديمه من خدمات تعليمية يتسم بجودة عالية تنتج خريجين بمواصفات تلبى إحتياجات سوق العمل ومساهمين في دفع عجلة التنمية، والمتتبع للحركة التعليمية في البلدان المتطورة يجد أنها تولى عناية خاصة لتحقيق الجودة الأكاديمية من خلال مراجعة أساليب التدريس والنشاطات البحثية ونظم الإدارة وبيئة التعليم وتوضع هذه الأنشطة في صدر الأولويات وترصد في مقابلها ميزانيات ضخمة بسبب قناعاتها بأنه يقع على عاتقها مسئولية إعداد وتأهيل الأجيال لمواجهة تحديات العصر. وهذا يسهم بشكل كبير في بلوغها مراكز متقدمة من التصنيف العالمي لمؤسسات التعليم العالي،

نجد ان التوسع الكبير في إنشاء الجامعات وإزدياد أعداد الطلاب المنتسبين لهذه المؤسسات وإقبال القطاع الخاص على الإستثمار في التعليم العالي وظهور أنماط جديدة للتعليم كالتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، لدى الزيادة ا الكمية لمخرجاتها دونما إهتمام كبير بالكفاية النوعية مما أغرق سوق العمل السوداني بأعداد كبيرة من المخرجات أحدثت إختلالاً في ميزان العرض والطلب على العمالة، فالنمو المضطرد في أعداد الطلاب بمؤسسات التعليم العالي لم يصاحبه نمو موازي في المباني والتجهيزات والأجهزة والتقنيات وكذلك أعداد ومؤهلات أعضاء الهيئة التدريسية (سليمان، 2012).

هنا ظهرت الحاجة الماسة لضبط جودة التعليم العالي والإرتقاء به، فقد عملت وزارة التعليم العالي علي إنشاء الهيئة العليا للتقويم والإعتماد في العام 2003م لتتولى مهام ومسئوليات إحداث التغيير النوعي المطلوب ولتسهم بفاعلية في تحسين وتطوير وتجويد أداء مؤسسات التعليم العالي في السودان ضمن إجراءات وأعراف المستوى المقبول محلياً وإقليمياً وعالمياً. فإنتظمت بمعظم الجامعات السودانية وحدات ومراكز التقويم الذاتي ولجان الجودة والإعتماد والتي تمثل أهم أهدافها نشر وتعزيز ثقافة ومفاهيم التقويم الذاتي وضمان الجودة وأهمية الإعتماد الأكاديمي البرامجي والمؤسسي. استناداً إلى الخبرات والتجارب الإقليمية والعالمية رأت هيئة التقويم والاعتماد بالسودان، أن تكون مجالات ومحاور المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان على النحو الموضح في المخطط التالي:

يوضح مجالات ومحاور المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان



الشكل رقم (1): مجالات ومحاور المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي

المصدر: موقع الهيئة العليا للتقويم والاعتماد (السودان): www.evac.edu.sd

قامت الهيئة بمتابعة أمر إستكمال وإنشاء وحدات التقويم الذاتي في بعض مؤسسات التعليم العالي، وقد بدأ بعضها بالفعل في نشر الثقافة وفي محاولات تحسين الأداء عن طريق عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس وإقامة محاضرات وندوات لتعريف المجتمع الجامعي بأهمية التقويم والاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي. وقد شاركت الهيئة في عدد كبير من هذه الأنشطة.

ثانيا: الدراسات السابقة

فيما يلي استعراض لاهم الدراسات السلبقه:

- 1- دراسة بدرى، أ (1437) هدفت الى الكشف عن واقع وتطور مخرجات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية عامه وفي مجال تقنية المعلومات خاصه خلال الفتره (2004-2014) وأيضا الكشف عن قصور وتحديات سوق العمل والتعليم العالي وإبراز الحلول المقترحه لعلاج ضعف المواءمه، تم استخدام منهج تحليل المضمون بإختيار عينه حجمها (14) من الأبحاث الاكاديميه العلميه المنشوره وغير المنشوره، كما تم الاستدلال بالاحصاءات الرسميه لوزارتي التعليم العالي والعمل وقد أشارت نتائج الدراسه الى وجود نقص في القوى العامله الوطنيه من التخصصات العلميه والتطبيقيه وخاصة خريجي المعلوماتيه كما أن سوق العمل بحاجة الى كثير من التخصصات النظرية أضف الى ذلك عدم مرونة المناهج التعليميه لمواكبة التغيرات في سوق العمل .
- 2- الاعرجي، ن، منى، أ (2002) هدفت الدراسه الى تحديد العلاقه في تطبيق نظام إدارة الجودة وفق المواصفه الدوليه (الايزو) (2008-9001) في ضبط برامج الاعتماد الاكاديمي لتحقيق جودة المنتج التعليمي واستخدمت الدراسه خريطة الضبط الاجرائي في التمييز وتقفي الأثر للمنتج التعليمي الغير مطابق ورفع قدرات ومهارات عضوء الهيئه التدريسيه وفق المواصفه الدوليه الايزو الخاصه بالتدريب وقد أوضحت النتائج أن نظام إدارة الجوده صصمت بنوده لتنسجم مع كافة المجالات والمتطلبات، أن برامج الاعتماد وضحت كافة المحاور التي تبني على مجموعه معايير ومؤشرات تدون ضمن استمارات يتم فيها تحديد النتائج والخصائص للمنتج التعليمي وان مثل هذه الخصائص تبني عادة وفق إجراءات ضبط إداري.
- 3- صبري، أ (2011) هدفت الدراسه الى القاء الضوء على دور المشاركة المجتمعيه في ضمان جودة التعليم وإعداد خريجي الجامعه لسوق العمل (تجربة جامعة الفيوم، نموذجا) وتنمية مهارات الطالب بعد تخرجه لكي يضمن مكانا في سوق العمل، واستخدمت الدراسه المنهج التاريخي من خلال التطرق على كافة نشاطات لجنة المشاركة المجتمعيه التي هدفت في المقام الأول الى إعداد الطلاب لسوق العمل وذلك من خلال التطرق الى مجالات سوق العمل المحلي وحيث أشارت النتائج الى ضرورة وضع اليات جديده للقبول تتمكن من خلالها توجيه المقبولين حسب التخصصات المطلوبه في سوق العمل وان نجاحات مؤسسات التعليم العالي في تقديم مخرجات على مستوى عالي من المهارات والمعرفه في أداء الاعمال يتطلب المعرفه الدقيقه لسوق العمل ومجالات العمل المتوفره عن طريق العلاقه الوثيقه بين سوق العمل والجامعات.
- 4- دراسة الدلو، ح (2016)، هدفت الدراسه إلى وضع استراتيجيه مقترحه لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، بالتعرف إلى واقع مخرجات التعليم العالي وواقع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي، وسوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة. وقد استخدمت الدراسه المنهج الوصفي التحليلي وتمثل مجتمع الدراسه من طلاب وطالبات خريجي تخصص الصيدلة في جامعة الأزهر بغزة، وأرباب العمل من أصحاب الصيدليات ومستودعات الأدوية ومصانع الدواء في محافظات غزة، والذي يبلغ حجمه (2715) شخصاً، وقد اعتمدت عينة طبقية عشوائية بلغ حجمها (200) شخص عبر استخدام موقع (sample calculation) لحساب العينة، أي ما نسبته (7.3 %) من مجتمع الدراسه الاصلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات حيث تم توزيعها على العينة وبلغت نسبة الاسترداد (90%) وقد توصلت الدراسه لمجموعة من النتائج كان أهمها: أن خريجي برنامج الصيدلة قد اكتسبوا مجموعه من المهارات بالشكل المعقول، مع تدني ملحوظ في مستوى اكتسابهم لمجموعة من المهارات الذهنية والحياتية الذي احتل المرتبة الأخيرة بين المجالات المهاريه بنسبة (62.95%) ، وصعوبة حصول الخريج على التدريب الجيد واللازم بعد التخرج حيث أظهرت النتائج أن نسبة

تعاون مؤسسات سوق العمل مع الكليات بلغت (57.47%) وجود فجوة كبيرة بين التعلم المكتسب في الجامعة والاحتياجات المطلوبة في مكان العمل، ووجود تفاوت كبير في قدرات أعضاء الهيئة التدريسية، ضعف العلاقة التشابكية والمساهمات المادية بين قطاع التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني وسوق العمل.

5- دراسة الحسيني، س (2016)، هدفت الدراسة الميدانية تهدف إلى رفع مستوى الجودة في برنامج التعليم العالي من خلال التعرف إلى إسهام مشاريع التخرج التي يقوم بها الطلاب الجامعيون الدارسون في درجة البكالوريوس وما يعادلها في إيجاد التكامل بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وما يواجه الأكاديميون والطلبة من معوقات وتحديات تحول دون تحقيق ذلك التكامل، وسبل التغلب على الصعوبات وطرق تذليلها. ولتحقيق أهدافها تبنت الدراسة ثلاث أدوات، هي (الاستبانة والمقابلة وتحليل تقارير مشاريع التخرج التي كتبها الطلبة)، وذلك لجمع البيانات من الأكاديميين والطلبة المنتمين إلى عشر جامعات وكليات جامعية بسلطنة عمان. وقد أكدت نتائج الدراسة أن مشاريع التخرج يمكن أن تسهم بشكل فاعل في تكامل مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل وتعريف الطالب بوظيفته المستقبلية عندما تربط تلك المشاريع بسوق العمل وتتاح الفرصة للطلاب الجامعي للتفاعل في أثناء عمل المشروع مع البيئة الحقيقية لوظيفته المستقبلية؛ لذا فإن الدراسة الحالية توصي بتطوير الآلية التي تنفذ بها مشاريع التخرج لتصبح أكثر فاعلية في إيجاد التكامل بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، مع استمرار في استعمالها أداة من أدوات تقييم أداء الطلبة الجامعيين، إجراء البحوث والدراسات التي تأخذ في الاعتبار خصوصيات الجامعات وطلابها.

6- ركزت دراسة أظالمي، م ، الإمارة ، أ، الاسدي، أ (2012)، على احد أهم مكونات نظام التعليم الجامعي "المخرجات"، وكان الهدف من ذلك هو قياس جودة مخرجات التعليم العالي وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، حيث صممت استبانة بثمانية محاور أساسية تمثل أهم مخرجات جامعاتنا العراقية ، وكانت عينة الدراسة مكونة من فئتين، الفئة (أ) من داخل الجامعة والمتمثلة بعينة الكادر التدريسي لبعض الكليات في جامعات الفرات الأوسط ، أما الفئة (ب) في من خارج الجامعة وهم مدرء ومسؤولي معظم مؤسسات سوق العمل في منطقة الفرات الأوسط، وتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل نتائج العينة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها اتفاق آراء العينة على جودة بعض.

3-4 عرض ومناقشة النتائج:

- اختبار الفرض الأول ونتائجه:

H0: لا توجد فروق معنوية بين متوسطات مجموعات محور مخرجات التعليم المستهدفة حسب متغيرات الدراسة.

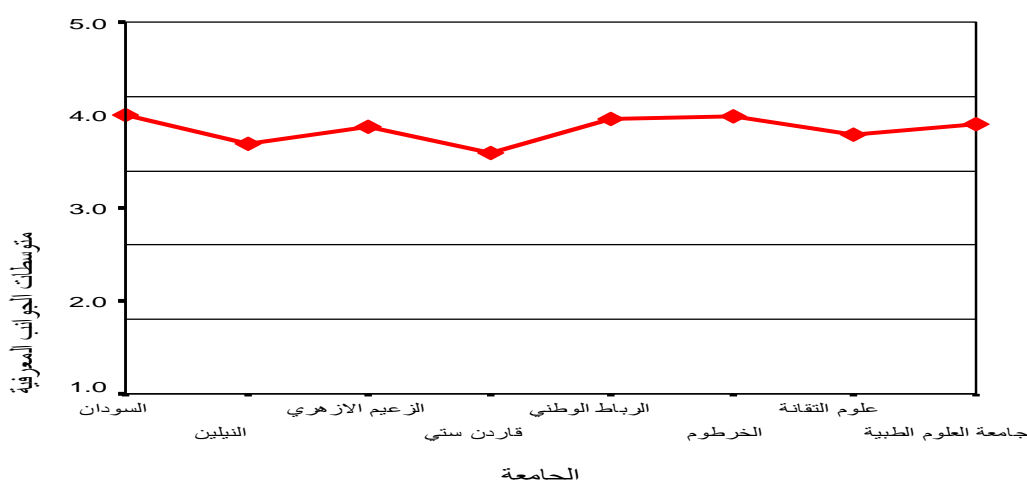
H1: توجد فروق معنوية بين متوسطات مجموعات محور مخرجات التعليم المستهدفة حسب متغيرات الدراسة.

1- تحليل البعد الأول: الجوانب المعرفية
1/1 تحليل البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير الجامعات:

H0: لا توجد فروق معنوية بين متوسطات مجموعات البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير الجامعات.

H1: توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير الجامعات.

رسم توضيحي (1): متوسطات الجوانب المعرفية حسب متغير الجامعات



المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة

جدول (2): اختبار (ANOVA) الجوانب المعرفية حسب متغير الجامعات

sig	-value	lean	قيمة المتغير	
.591	.453	.121	3	السودان
		.684	9	النيلين
		.887	2	الزعيم الأزهرى
		.596	0	قاردن ستى
		.929	0	الرباط الوطنى
		.987	7	الخرطوم
		.788	7	علوم التقانة
		.896	0	العلوم الطبية
.185		.870	38	الكلى

المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة

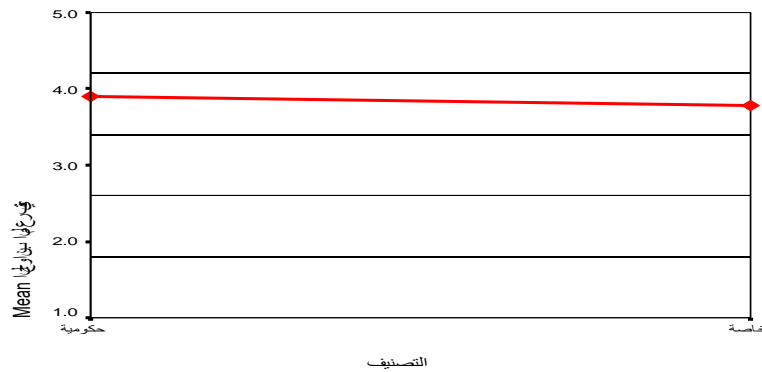
من الرسم التوضيحي رقم (1) يلاحظ أن كل متوسطات الاستجابات تقع في القسم الرابع (من أسفل إلى أعلى)، وهذا يشير إلى أن معظم استجابات المبحوثين كان ذات درجة إيجابية منخفضة حسب الجدول، يؤكد تلك النتيجة المتوسط الكلي في الجدول حيث كان (3.87). وقد كان الانحراف المعياري للبعد (0.591).

اما الجدول رقم (2) فقد كانت القيمة الاحتمالية لاختبار تحليل التباين بين مجموعات الفئات العمرية المختلفة (0.185) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية بين استجابات الفئات العمرية المختلفة على عبارات المحور، عليه يكون القرار قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

2/1 تحليل البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير تصنيف الجامعات:

H0: لا توجد فروق معنوية بين متوسطات البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير تصنيف الجامعات.

H1: توجد فروق معنوية بين متوسطات البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير تصنيف الجامعات.



المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة

جدول (3): اختبار (T) للعينتين المستقلتين للجوانب المعرفية حسب متغير تصنيف الجامعات

sig	t-value	mean	قيمة المتغير
.591	.503	.906	72 جامعات حكومية
		.778	6 جامعات خاصة
.134		.870	38 الكلي

المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة

في الرسم التوضيحي (2) نجد المتوسط الكلي للمجموعات حيث كانت (3.906) و(3.778). كان الوسط الحسابي الكلي للمحور (3.870) وهو يشير إلى استجابة ضعيفة، ولم يكن هناك تشتت كبير حول هذه الاستجابة حيث كان الانحراف المعياري (0.591).

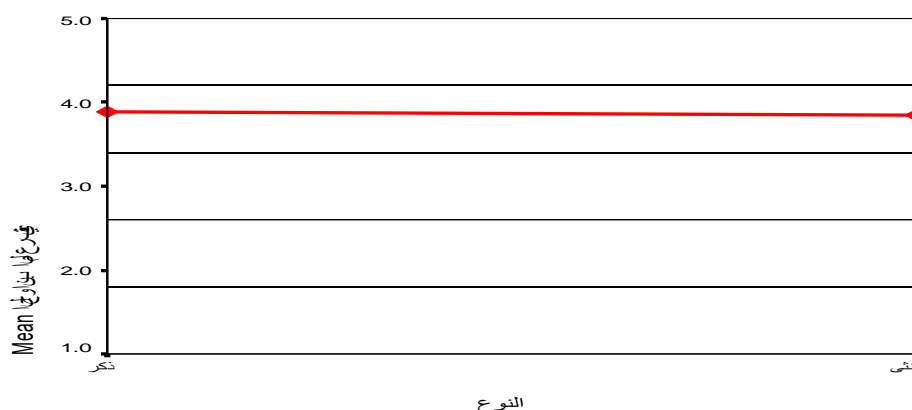
يوضح الجدول رقم (3) القيمة الاحتمالية لاختبار (T) حيث كانت (0.134) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ويدل هذا على عدم وجود فروق معنوية بين استجابات منتسبي الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية على عبارات المحور، فيكون القرار قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

3/1 تحليل البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير النوع:

H0: لا توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير النوع.

H1: توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير النوع.

رسم توضيحي (3) توزيع متوسطات بعد الجوانب المعرفية حسب متغير النوع



المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة

جدول (4): اختبار (T) للعينتين المستقلتين للجوانب المعرفية حسب متغير النوع

ig	value	lean	قيمة المتغير
629	.484	.884	ذكر
		.845	أنثى
		.870	الكل

المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة.

من الرسم التوضيحي (3) نجد ان متوسطي المجموعتين (الذكور والإناث) يقع في القسم الرابع (استجابة إيجابية منخفضة). ولا نجد فرقاً كبيراً بين متوسطي المجموعتين، مما يشير إلى تقارب استجابات أفراد العينة من الجنسين ويشير إلى ذلك أيضاً الانحراف المعياري الذي بلغ (0.591).

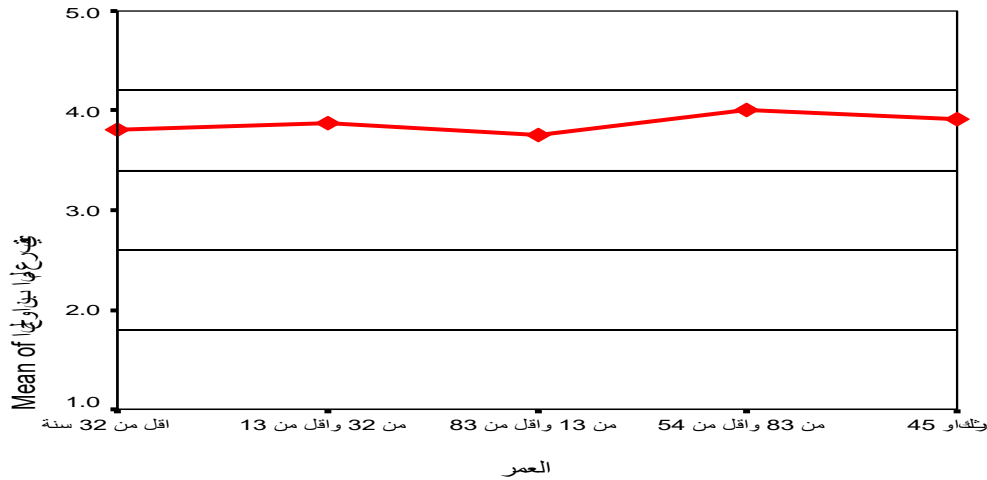
يظهر الجدول رقم (4) نتيجة اختبار (T) للعينتين المستقلتين والتي كانت القيمة الاحتمالية فيه (0.629) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدعو لقبول فرض العدم ورفض الفرض البديل..

4/1 تحليل البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير العمر:

H0: لا توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير العمر.

H1: توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير العمر.

رسم توضيحي(4): توزيع متوسطات بعد الجوانب المعرفية حسب متغير العمر



المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة

جدول (5): اختبار (ANOVA) للجوانب المعرفية حسب متغير العمر

Significance	p-value	Mean	Sample Size	Age Group
.582	.715	.813	2	اقل من 23 سنة
		.872	25	من 23 و اقل من 31
		.761	6	من 31 و اقل من 38
		.979	1	من 38 و اقل من 45
		.921	2	45 وأكثر
		.870	36	الكامل

المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة

من الرسم التوضيحي (4) نلاحظ أن متوسطات بعد (الجوانب المعرفية) تقع في القسم الرابع (استجابة إيجابية منخفضة). ويظهر من الجدول رقم (5) أن المتوسطات كانت متقاربة نسبياً وأنها كانت ترتفع ارتفاعاً طفيفاً مع زيادة أعمار المبحوثين ما عدا في الفئة (من 31 وأقل من 38)، وهذا يشير إلى أن أثر المتغير المستقل (العمر) كان طفيفاً على رأي المبحوثين في بعد الجوانب المعرفية.

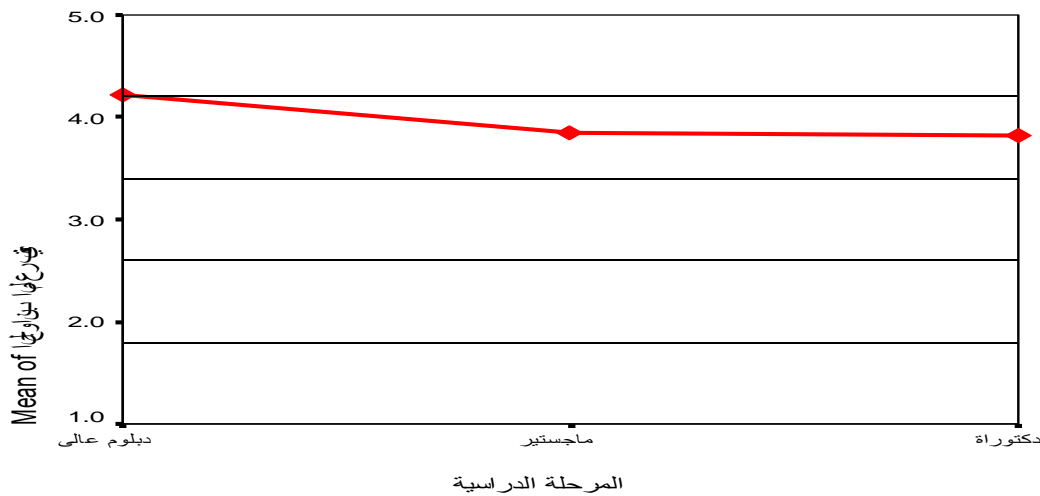
من الجدول (5) كانت القيمة الاحتمالية (0.582) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين ذو الأعمار المختلفة حول بعد الجوانب المعرفية مما يدعو لقبول فرض عدم رفض الفرض البديل.

5/1 تحليل البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير الحلقة الدراسية:

H0: لا توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير الحلقة الدراسية.

H1: توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير الحلقة الدراسية.

رسم توضيحي (5): توزيع متوسطات بعد الجوانب المعرفية حسب متغير الحلقة الدراسية



المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة

جدول (6): اختبار (ANOVA) للجوانب المعرفية حسب متغير الحلقة الدراسية

ig	-value	lean	قيمة المتغير
.591	.674	.214	4
		.855	99
		.799	2
.071		.870	35

المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة.

يلاحظ من الرسم التوضيحي (5) أن متوسطات استجابات مجموعات المبحوثين أخذت انحداراً طفيفاً من أعلى إلى أسفل، ولكن ظلت معظم المتوسطات في الربع الرابع وحتى الفئة الأولى (دبلوم عالي) كانت في أول القسم الخامس، مما يوحي بوجود أثر طفيف على بعد (الجوانب المعرفية). كان المتوسط الكلي للمحور (3.870) بينما كان الانحراف المعياري (0.591).

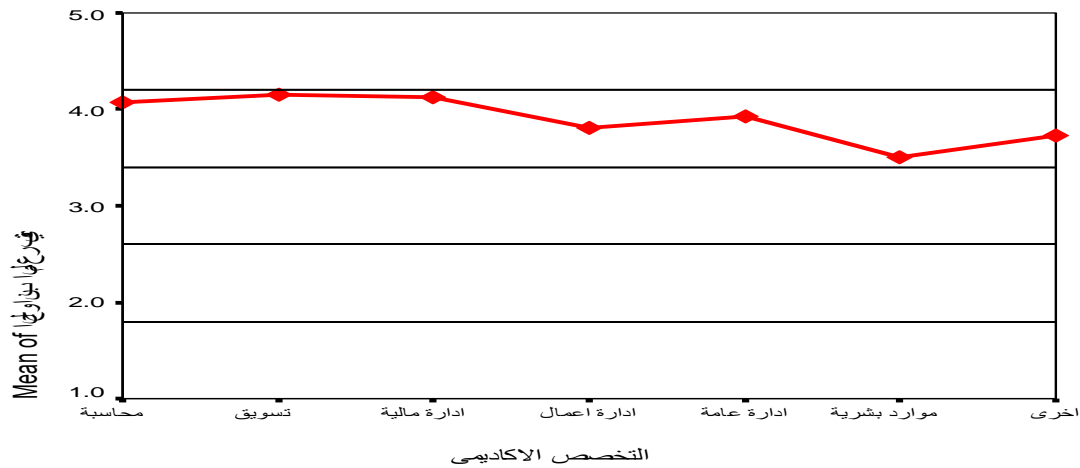
من الجدول (6) كانت القيمة الاحتمالية (0.071) وهي أعلى من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا لا يوفر الدلالة المعنوية الكافية لقبول الفرض البديل مما يدعو لقبول فرض العدم.

6/1 تحليل البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير التخصص الأكاديمي:

H0: لا توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير التخصص الأكاديمي.

H1: توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الأول (الجوانب المعرفية) حسب متغير التخصص الأكاديمي.

رسم توضيحي (6): توزيع متوسط بعد الجوانب المعرفية حسب متغير التخصص الأكاديمي



المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة

جدول (7): اختبار (ANOVA) للجوانب المعرفية حسب متغير التخصص الأكاديمي

sig	-value	mean	قيمة المتغير
.015	.695	.075	محاسبة
		.120	تسويق
		.125	إدارة مالية
		.805	إدارة أعمال
		.929	إدارة عامة
		.500	موارد بشرية
		.734	أخرى
		.870	الكل

المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة.

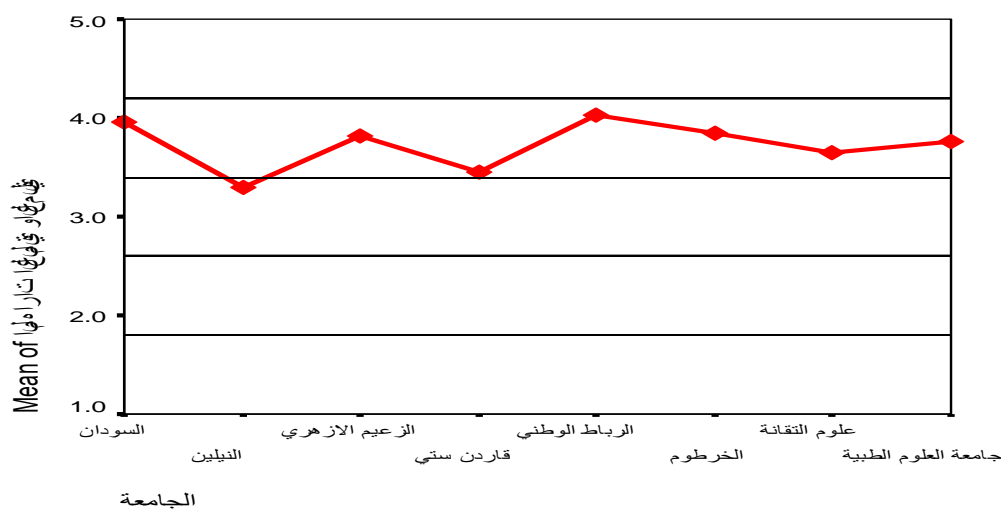
نلاحظ من الرسم التوضيحي رقم (6) أنه رغم وجود كل متوسطات مجموعات البعد في القسم الرابع، إلا أن بعضها كان في الجزء الأسفل من القسم بينما كان البعض الآخر في أعلى القسم، وهذا يوحي بوجود فروق بين هذه المتوسطات من نتيجة اختبار (تحليل التباين أحادي الاتجاه) حسب الجدول رقم (7) كانت القيمة الاحتمالية (0.015) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يدل على وجود فروق معنوية بين مجموعات الباحثين في استجاباتهم لعبارات البعد (الجوانب المعرفية)، بالتالي نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم.

7/1 تحليل البعد الثاني (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير الجامعات:

H0: لا توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الثالث (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير الجامعات.

H1: توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الثالث (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير الجامعات.

رسم توضيحي (7): توزيع متوسط بعد المهارات المهنية والعملية حسب متغير الجامعات



المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة

جدول (8): اختبار (ANOVA) بعد المهارات المهنية والعملية حسب متغير الجامعات

sig	-value	mean	قيمة المتغير
.758	.913	.904	السودان
		.360	النيلين
		.776	الزعيم الأزهرى
		.450	قاردين ستى
		.009	الرباط الوطنى
		.845	الخرطوم
		.633	علوم التقانة
.068		.763	العلوم الطبية
		.745	الكل

المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة.

توزعت متوسطات استجابات مجموعات المبحوثين بين (4.009) (استجابة إيجابية ضعيفة) للفئة (جامعة الرباط الوطني) و(3.360) (استجابة محايدة) للفئة (جامعة النيلين)، ويظهر الرسم التوضيحي (7) توزيع هذه المتوسطات على الأقسام الأربعة. كان المتوسط الكلي للبعد (3.745) بينما كان الانحراف المعياري (0.758)، ويُظهر ذلك درجة استجابة عالية تجاه متغير الجامعة.

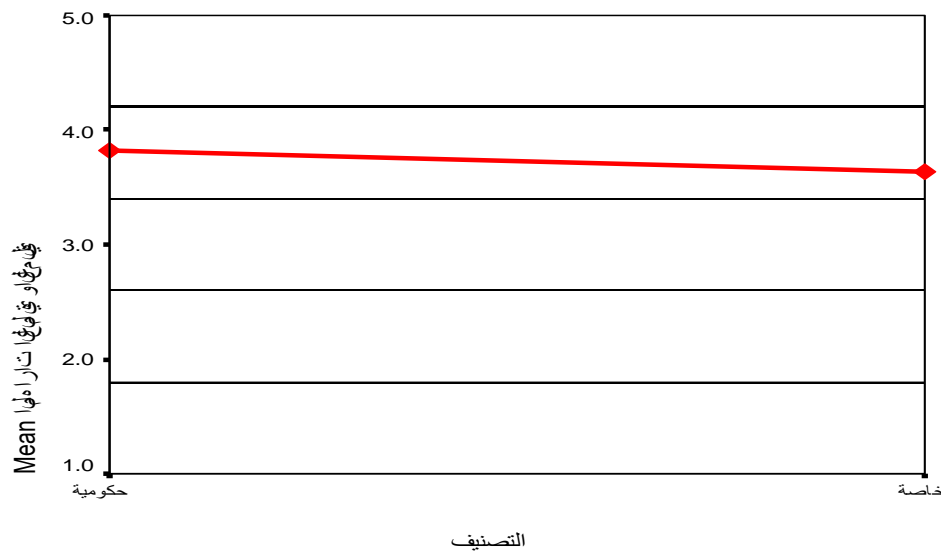
يظهر الجدول رقم (8) نتائج اختبار (تحليل التباين) بين مجموعات البعد، حيث كانت القيمة الاحتمالية (0.068) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل ذلك على عدم وجود فروق بين المجموعات، مما يدعو لقبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

8/1 تحليل البعد الثاني (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير تصنيف الجامعات:

H0: لا توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الثالث (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير تصنيف الجامعة.

H1: توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الثالث (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير تصنيف الجامعة.

رسم توضيحي (8) : توزيع متوسطات بعد المهارات المهنية والعملية حسب متغير تصنيف الجامعات



المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة

جدول (9): اختبار (T) للعينتين المستقلتين لبعد المهارات المهنية والعملية حسب متغير تصنيف الجامعات

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة المتغيرة
حكوم	.500	.791	70
		.626	6
الخاصة		.745	36

المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة.

نجد أن متوسطي المجموعتين متقاربين نسبياً، كان المتوسط الكلي للبعد (3.745) وكان الانحراف المعياري (0.758)، مما يشير إلى درجة استجابة عالية.

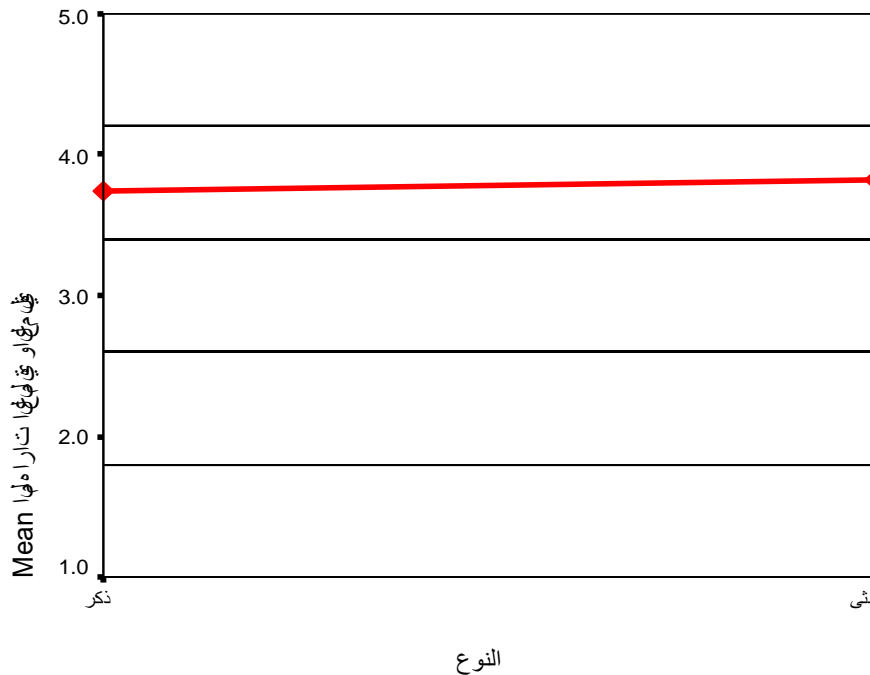
من الجدول رقم (9) كانت القيمة الاحتمالية لاختبار (T) للعينتين المستقلتين (0.135) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني عدم وجود فروق معنوية بين مجموعات بعد (المهارات المهنية والعملية) حسب المتغير المستقل (تصنيف الجامعات)، عليه يقبل فرض العدم ويرفض الفرض البديل.

9/1 تحليل البعد الثاني (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير النوع:

H0: لا توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الثالث (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير النوع.

H1: توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الثالث (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير النوع.

رسم توضيحي (9): توزيع متوسطات بعد المهارات المهنية والعملية حسب متغير النوع



المصدر: اعداد الباحثه من بيانات الاستبيان

جدول (10): اختبار (T) للعينتين المستقلتين لبعدها المهارات المهنية والعملية حسب متغير النوع

قيمة المتغير	lean	-value	sig
ذك	745	.393-	.758
أنث	785		6
الكل	745		29

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة

لا يوجد فرقاً كبيراً بين متوسطي المجموعتين، حيث كان المتوسط لفئة الذكور (3.754) بينما كان للإناث (3.785)، والاثنان يقعان في القسم الرابع من الرسم التوضيحي رقم (9) وقد كان المتوسط الكلي للبعد (3.745) وكان الانحراف المعياري (0.758)، مما يشير الى درجة استجابة عالية لآراء طلاب الدراسات العليا.

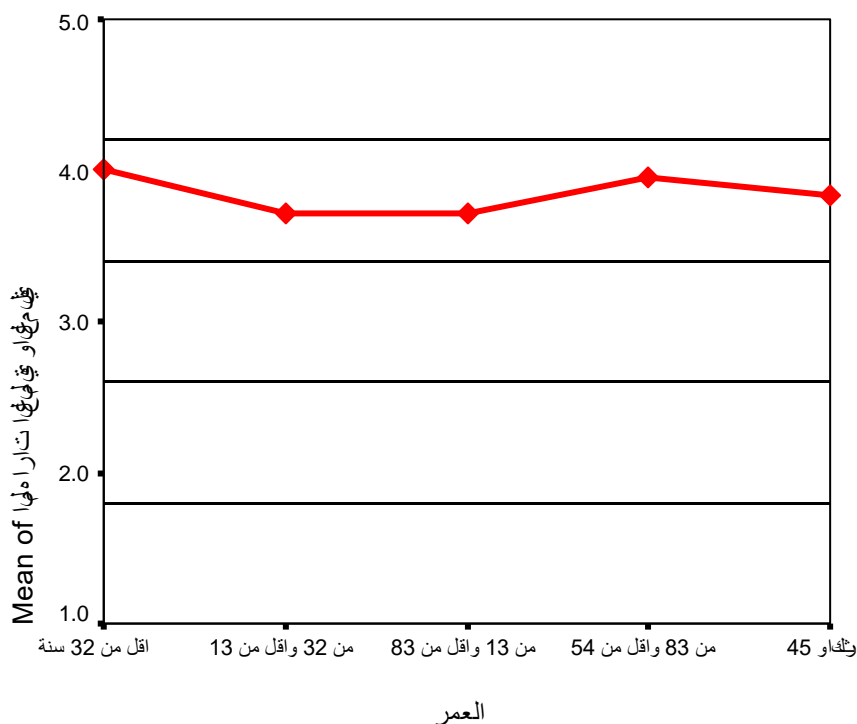
من الجدول رقم (10) كانت القيمة الاحتمالية (0.694) لاختبار (T) للعينتين المستقلتين، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يدل على عدم وجود فروق معنوية بين الجنسين في استجاباتهم للبعد (المهارات العلمية والعملية)، عليه يقبل فرض العدم ويرفض الفرض البديل.

10 / 1 تحليل البعد الثاني (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير العمر:

H0: لا توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الثالث (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير العمر

H1: توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الثالث (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير العمر

رسم توضيحي (10) : توزيع متوسطات بعد المهارات المهنية والعملية حسب متغير العمر



المصدر: اعداد الباحثه من بيانات الدراسه

جدول (11): اختبار (ANOVA) بعد المهارات المهنية والعملية حسب متغير العمر

Significance	p-value	Mean	Sample Size	Age Group
.260	.329	.030	1	أقل من 23 سنة
		.687	25	من 23 وأقل من 31
		.685	6	من 31 وأقل من 38
		.958	0	من 38 وأقل من 45
		.830	2	45 وأكثر
		.745	34	الكل

المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة

نجد أن متوسطات مجموعات البعد (المهارات المهنية والعملية) المقسم حسب العمر متقاربة نسبياً كما هو موضح في الرسم التوضيحي (10) ، وهي كلها تقع في القسم الرابع () .

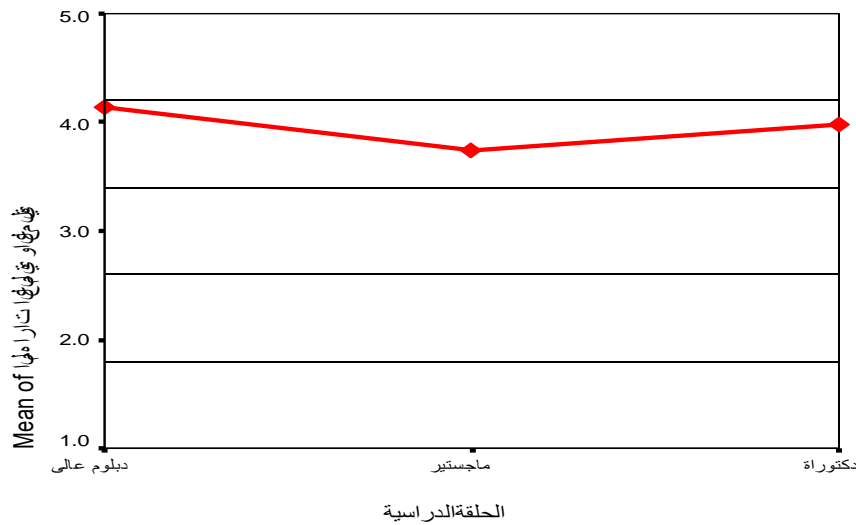
ويظهر الجدول رقم (11) القيمة الاحتمالية (0.260) لاختبار تحليل التباين بين المجموعات، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات معنوية بين المجموعات، عليه يكون القرار بقبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

11/1 تحليل البعد الثاني (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير الحلقة الدراسية:

H0: لا توجد فروق معنوية بين متوسطات مجموعات البعد الثالث (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير الحلقة الدراسية.

H1: توجد فروق معنوية بين متوسطات مجموعات البعد الثالث (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير الحلقة الدراسية.

رسم توضيحي (11): توزيع متوسطات بعد المهارات المهنية والعملية حسب متغير الحلقة الدراسية



المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة

جدول (12): اختبار (ANOVA) بعد المهارات المهنية والعملية حسب متغير الحلقة الدراسية

sig	-value	lean	قيمة المتغير
.213	.558	941	4
		723	97
		976	1
		745	32

المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة.

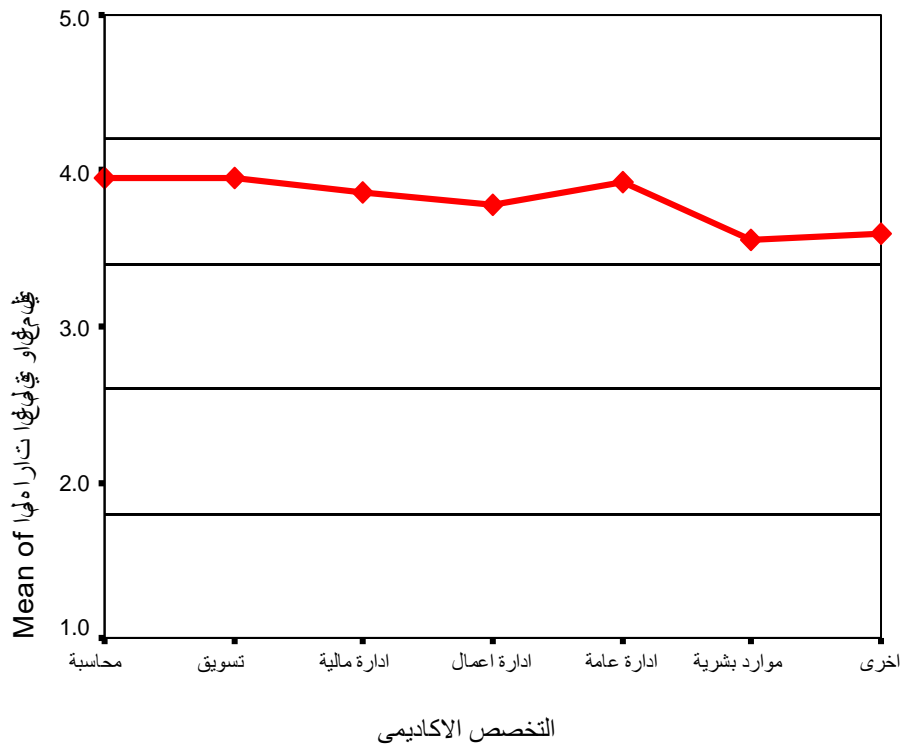
من الرسم التوضيحي (11) نجد ان متوسطات البعد (المهارات المهنية والعملية) تقع في القسم الرابع، مما يعنى استجابته ضعيفه. اما الجدول رقم (12) كانت القيمة الاحتمالية (0.213) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، فيكون القرار قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

12/1 تحليل البعد الثاني (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير التخصص الأكاديمي:

H0: لا توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الثالث (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير التخصص الأكاديمي.

H1: توجد فروق معنوية بين متوسط البعد الثالث (المهارات المهنية والعملية) حسب متغير التخصص الأكاديمي.

رسم توضيحي (12): توزيع متوسطات بعد المهارات المهنية والعملية حسب متغير التخصص الأكاديمي



المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبان

جدول (13): اختبار (ANOVA) بعد المهارات المهنية والعملية حسب متغير التخصص الأكاديمي

قيمة المتغير	Mean	-value	sig
محاسب	6	.850	.580
تسويق	6	.953	
إدارة مالى	2	.903	
إدارة أعم	00	.741	
إدارة عام		.929	
موارد بشر		.563	
آخر	8	.616	
الكل	33	.745	

المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة.

كانت متوسطات مجموعة التخصصات المختلفة للبعد (المهارات العلمية والعملية) تقع كلها في القسم الرابع كما يظهر في الرسم التوضيحي (12) وإن المتوسطات متقاربة نسبياً وهذا لا يشير إلى وجود فروق كبيرة بين المجموعات.

لمعرفة الدلالة الإحصائية لهذه الفروق أخضع الباحث البيانات لاختبار تحليل التباين (ANOVA)، فكانت القيمة الاحتمالية (0.580) كما يظهر من الجدول رقم (13) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05). عليه يكون القرار قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل

5- النتائج.

يهدف هذا البحث إلى معرفة اثر مخرجات التعليم المستهدفه (الجوانب المعرفيه ، المهارات المهنية والعملية) على سوق العمل السوداني وذلك من خلال الدراسة الميدانية للجامعات السودانيه ،توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج يمكن مناقشتها علي النحو التالي:

- 1- يتوفر معيار مخرجات التعليم المُستهدفة في الجامعات السودانية ولكن بدرجات متفاوتة حيث حصل البعد الأول (الجوانب المعرفية) علي أعلى نسبة تحقق (77.4%) في جامعة السودان، ثم البعد الثالث (المهارات العملية والمهنية) (74.8%) في جامعة الرباط.
- 2- لم تجد الباحثة فرقاً معنوياً بين مجموعات المتغيرات (الجامعات، تصنيف الجامعات "حكومية/خاصة"، النوع، العمر، الحلقة الدراسية) داخل بعد الجوانب المعرفية، بينما وجدت فرقاً معنوياً بين مجموعات متغير (التخصص الأكاديمي) داخل بعد الجوانب المعرفية.
- 3- لم تظهر الاختبارات الإحصائية أي فروق معنوية لمجموعات المتغيرات المستقلة الستة (الجامعات، تصنيف الجامعات، النوع، العمر، الحلقة الدراسية، التخصص الأكاديمي) داخل بعد (المهارات العلمية والعملية).
- 4- بالنسبة لمحور (مخرجات التعليم المستهدفة) فقد أظهرت الدراسة وجود فروق بين مجموعات متغير (الجامعات) داخل محور (مخرجات التعليم المستهدفة)، بينما لم تكن الفروق بين مجموعات المتغيرات الأخرى (تصنيف الجامعات، النوع، العمر، المرحلة الدراسية، التخصص الأكاديمي) ذات دلالة إحصائية.

- 5- تولى الجامعات السودانية اهتماماً بتمليك الطلاب المقدرة علي اكتساب مهارات ومعارف تجعلهم قادرين علي مواكبة التطورات والأنشطة العملية المعاصرة في مجال التخصص الأكاديمي.
 - 6- يتمكن طلاب الدراسات العليا من استخدام أدوات القياس والتحليل باعتبار أن المناهج المعتمدة تشجع علي الاستيعاب والفهم وليس الحفظ.
 - 7- يمتلك طالب الدراسات العليا المقدرة علي حل المشكلات ومواجهة ضغوط العمل.
 - 8- الجامعات الحكومية (3.7) تتفوق بدرجة طفيفة علي الجامعات الخاصة (3.6) فيما يخص المقدرة علي تطبيق معيار (مُخرجات التعليم المُستهدفة). حيث جاءت جامعة الرباط الوطني كأعلي جامعة (ضمن عينة الدراسة) تطبق معيار مُخرجات التعليم المُستهدفة.
- ### 6- التوصيات

استناداً علي مناقشة نتائج الدراسة السابقة توصي الباحثة بما يلي:

- 1- العمل علي إدخال مفهوم "مُخرجات التعليم المُستهدفة" كمعيار من معايير ضمان الجودة وذلك عبر نشره ضمن وثائق الجامعات وترسيخ إنتشاره وسط أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وذلك بأبعاده الأربعة (الجوانب: المعرفية، الذهنية، المهارات العملية والمهنية، المهارات العامة).
- 2- العمل علي ربط البرامج الأكاديمية بالجامعات بيئة سوق العمل والمجتمعات المحلية عبر تبني الجامعات لآراء واحتياجات أرباب العمل فيما يخص المناهج والمناشط التدريسية.
- 3- إعداد ونشر "دليل الطالب" والذي يوضح حقوق وواجبات الطلاب، وتيسير الوصول لمثل هذا الدليل عبر نشره في موقع الجامعة الإلكتروني.
- 4- تفعيل مهام وحدات الجودة بالجامعات لتعمل علي تقويم وتحسين البرامج الأكاديمية كخطوة لضمان جودة المخرجات لسوق العمل.
- 5- الاهتمام بمخرجات التعليم المُستهدفه في الجامعات السودانية ونشر ثقافة الجودة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب بصوره دوريه.
- 6- أهمية تبني معايير اتحاد الجامعات العربية لضمان جودة البرامج الأكاديمية من قبل الهيئة العليا للتقويم والاعتماد عبر دليل المعايير الوطنية.
- 7- العمل علي تحديث المناهج التدريسية بما يلئم حاجيات سوق العمل المتطورة والمتغيرة وفقاً للمعايير المحلية والعالمية.
- 8- أهمية تضمين برامج الزيارات الميدانية للطلبة ضمن النشاطات الدراسية وتفعيل روح الفريق والعمل الجماعي.

المراجع

الكتيب :

جوده، م (2004)، "إدارة الجودة الشاملة - مفاهيم وتطبيقات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
الفتلاوى، س (2008)، الجودة في التعليم-المفاهيم -المعايير-المواصفات-المسؤوليات-دار الشروق، عمان 'الاردن، ط1

البهواشي، ع، الربيعي، س (2005)، ضمان الجودة في التعليم العالي، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1

الاوراق العلمية:

شاكرك، س، (2009)، ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي تقييم الجامعة التكنولوجية، بالتنسيق مع اتحاد الجامعات العربية، عمان، الأردن

بدري، أ (1437)، متطلبات سوق العمل السعودي من تخصصات تقنيه المعلومات بين الواقع وتحديات التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز، مجلة طبيه للآداب والعلوم الانسانيه، جده، السعوديه، السنه السادسه، العدد (13).

الاعرجي، ن، مني، (2012) ، أهمية ضبط برامج الاعتماد الاكاديمي وفق متطلبات المواصفه الايزو (2008-9001) في جامعة بابل، المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعه الخليجيه، مملكة البحرين.
صبري، أ (2011)، دور المشاركه المجتمعيه في ضمان جودة التعليم وإعداد خريجي الجامعه لسوق العمل (تجربة جامعة الفيوم، نموذجا)، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم، اتحاد الجامعات العربيه، جامعة الزرقاء الخاصه، الأردن.

الدلو، ح (2016) ، استراتيجيه مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، رساله ماجستير مقدمه لجامعة الأقصى بغزه، فلسطين .
الحسيني، س (2016)، رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة نزوى، سلطنة عمان.

ألظالمي، م ، الإمارة ، أ، الاسدي، أ (2012) ، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل، مجلة الاقتصاد والاداره، السنه الرابعه والثلاثون- العدد التسعون .

منشورات الانترنت:

زكريا، س (2012) ، واقع ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي في السودان ، موقع مؤسسة النور للثقافه والاعلام الخرطوم ،السودان
دليل الجودة (2007) ، دليل الجودة مؤسسات التعليم العالي للجوده، اتحاد الجامعات العربيه عمان ،الاردن